**المحاضرة الأولى**

**الإطار النظري للإدارة المحلية والحكم المحلي**

**\* مفهوم الحكم المحلي:**

**هناك العديد من التعريفات التي تناولت مصطلح الحكم المحلي ، وتختلف تلك التعريفات باختلاف وجهة نظر الباحثين والكتاب للموضوع ، إلا انه يمكن القول أن اقرب التعريفات إلى الصواب هو التعريف القائل بان الحكومة المحلية هي (مجموعة الوحدات والأجهزة الإدارية أيا كانت صورتها وعلى اختلاف مستوياتها الموجودة بالدولة والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة القومية في الدولة الموحدة ومن حكومة الولاية في الدولة الاتحادية) ، ولذلك فالحكم المحلي يوجد حيث تتوفر أجهزة إدارية محلية ووحدات إدارية محلية مهمتها تصريف الشؤون المحلية في حدود السلطات المخولة من الحكومة وفي إطار الدستور.**

**\* عناصر الحكم المحلي:**

**1- وجود مناطق أو أقسام جغرافية محددة.**

**2- منح الشخصية المعنوية لهذه الأقسام كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي.**

**3- وجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين.**

**4- الرقابة والإشراف المركزي.**

**\* الحكم المحلي والإدارة المحلية:**

**هناك مصطلح يقترب في المفهوم من مصطلح الحكم المحلي وهو مصطلح الإدارة المحلية ، ويعتقد بعض الفقهاء بوجود اختلاف بين المصطلحين ، فالأول أي الإدارة المحلية يتعلق باللامركزية الإدارية ، في حين إن الثاني أي الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية التي نلاحظها في الدول الاتحادية الفيدرالية ، والسبب الأساس لهذا التفسير هو وجود كلمة الإدارة في المصطلح الأول وان الإدارة تتعلق بتنفيذ العمليات الإدارية ، ووجود كلمة الحكم في المصطلح الثاني وان الحكم يتعلق بالسياسة.**

**وذهب الرأي الثاني إلى أن نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي ، إذ تبدأ بعض الدول عند محاولتها تطبيق اللامركزية الإدارية – الجغرافية بخطوتين تتمثل الخطوة الأولى بتفويض الصلاحية أو تخويلها أولا من الحكومة لممثليها في المحافظات ثم تبدأ بتطبيق نظام الحكم المحلي بعد ذلك بإصدار قانون خاص بذلك ثم في حالة النجاح تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي وهي الخطوة الثانية فإذا تم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخاب فإنه يؤمن لنا حكما محليا بينما التعيين لا يخرج عن دائرة الإدارة المحلية ، وبالتالي فإن الإدارة المحلية هي عمليات إدارية تحتاج إلى قاعدة قانونية منصوص عليها مبنية على الحكم المحلي الذي يستمد شرعيته من اللامركزية الإدارية.**

**\* مصطلحات فرعية مرتبطة بمفهوم الحكم المحلي:**

**1- الحكومة المحلية: وهي نظام حكومي يدار بواسطة هيئات منتخبة محلياً وظيفتها ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على جميع المستويات ، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية الخلافات.**

**2- المجتمع المحلي: وهو مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون معاً فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها ، وأمثلة المجتمع المحلي(المدينة والمدينة الصغيرة والقرية).**

**3- الهيئات المحلية:تعتبر الهيئات هي أجهزة محلية وحكومة محلية تتولاها هيئات محلية منتخبة مكلفة بمهام إدارية وتنفيذية تتعلق بالسكان المقيمين في نطاق محلي محدد ولها الحق في إصدار القرارات واللوائح المحلية.**

**4- السياسة المحلية: وهي عبارة عن نشاط مؤسسي تقوم به الحكومة المحلية ومؤسساتها وهي ترجمة لتفضيلات ومطالب الجماهير.**

**5- الوحدات الإدارية: وهي المناطق الجغرافية أو الأقسام المحددة التي أسبغ عليها القانون الشخصية المعنوية والتي تتولى إدارة شؤونها المحلية بنفسها بواسطة ممثليها وتتماثل هذه الوحدات في مستويين هما المحافظات والبلديات.**

**\* مبررات الاتجاه للحكم المحلي: هناك عدد من المبررات التي تدفع باتجاه الحكم المحلي منها**

**أ- مبررات سياسية: وهي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيساً على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية.**

**ب- مبررات اقتصادية: وتعني الاقتصاد في النفقات وإيجاد مصدر التحويل وقيام المشروعات المناسبة للمجتمعات المحلية.**

**ج- مبررات اجتماعية: وتعتمد على تنمية الروابط بين أجزاء الوطن وإشباع الرغبات وتوفير الاحتياجات.**

**د- مبررات إدارية: وتتلخص في تخفيف الأعباء على عاتق الحكومة المركزية والكفاءة والمرونة في استخدام أساليب الأداء وسهولة القيام بعمليات الإصلاح الإداري.**

**\* أركان الحكم المحلي:**

**أولاً: وجود مصالح محلية أو مرفقية مشتركة في رقعة جغرافية محددة تباشر هيئات محلية معينة إدارتها وتقوم بإسنادها إلى سكان هذه الوحدات أنفسهم ويتم تحديد اختصاصات الهيئات المحلية بقانون ولا يتم الانتقاص إلا بقانون أخر.**

**ثانياً: قيام مجالس أو هيئات منتخبة للإشراف على المصالح المحلية وإدارتها ، والمجالس المحلية جهاز مكون من مجموعة من الأفراد توكل إليهم مسؤولية وضع السياسات المحلية ، وتولي مسؤولية تنفيذها والإشراف عليها ، والمجالس المحلية عموماً هي جزء من إحدى السلطات الثلاثة بالدولة وهي السلطة التنفيذية (الجهاز الإداري) ، السلطة القضائية(الجهاز القضائي) ، السلطة التشريعية(المجالس التشريعية) وهي (مجلس المحافظة ومجلس القضاء ومجلس الناحية).**

**ثالثاً: وجود هيئات تباشر اختصاصات أصيلة أي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري النسبي تحت رقابة مركزية محددة.**

**رابعاً: توفر المشروعية الانتخابية إذ يعتبر الانتخاب ركناً أساسياً من أركان اللامركزية الإدارية وذلك لأنها تستمد مشروعيتها من المواطنين وليس من السلطة المركزية.**

**\* أنماط الحكم المحلي:**

**أخذت ملامح التطور في الحكم المحلي أنماط متعددة منها:**

**1- النمط الفرنسي: ويستمد أصوله من الثورة الفرنسية (1789) ومن أبرز مظاهره استحداث منصب المحافظ والسلطات المركزية التي يتمتع بها.**

**2- النمط البريطاني: ويتميز بعراقة محلياته التي سبقت المؤسسات المركزية.**

**3- النمط السوفيتي (السابق): ويقوم على الربط بين المحليات والمركز (ويتميز بالمركزية الديمقراطية) .**

**4- النمط التقليدي: ويتمثل في الإدارات الأهلية ويشتهر بممارسة العادات والتقاليد والأعراف في إدارة الشؤون المحلية.**